مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: التخطيط الإقليمي والاستثمار الأمثل للأراضي الزراعية في محافظة اللاذقية من الفترة 2003 - 2009
اسم الكاتب: د. إبراهيم العلي، فراس ناصر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4300
تاريخ الاسترداد: 2026/05/14 06:06 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (5) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (5) 2011

التخطيط الإقليمي والاستثمار الأمثل للأراضي الزراعية في محافظة اللاذقية من الفترة 2003 – 2009

الدكتور إبراهيم العلي*
فراس ناصر**

(تاريخ الإيداع 4 / 5 / 2011. قُبِل للنشر في 14 / 9 / 2011)

□ ملخّص □

يهدف هذا البحث إلى دراسة تطور المساحات المستثمرة وغير المستثمرةللأراضي في محافظة اللاذقية خلال الفترة 2002 – 2009 ، وكذلك دراسة الفروق بين المناطق حسب نسب الأراضي المستثمرة، والعلاقة بين المساحات المستثمرة وعدد السكان بين المناطق،وبين زيادة عدد السكان وحصة الفرد من المساحات المستثمرة في المحافظة، ولتحقيق أغراض البحث قام الباحث بدراسة تطور المؤشرات المتعلقة بذلك، نظراً لأهمية ذلك في عملية التنمية ، وانتهى البحث إلى أن هناك فروقاً في نسب الأراضي المستثمرة بين المناطق، وأن حصة الفرد من المساحات المستثمرة تتناقص بزيادة عدد السكان في منطقتي اللاذقية والحفة، وأيضاً هناك فروق في حصة الفرد من المساحات المستثمرة بين المناطق في المحافظة.

الكلمات المفتاحية: التخطيط الإقليمي، إحصائيات مديرية الزراعة، تحليل التباين.

* أستاذ – قسم الإحصاء والبرمجة – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.
** طالب دكتوراه – قسم الإحصاء والبرمجة – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (33) العدد (5) 2011
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (33) No. (5) 2011

Regional Planning and Optimal Investment lands In Lattakia Mohafaza From 2003 To 2009

Dr. Ibrahim Al Ali*
Firas Naser**

(Received 14 / 9 / 2011. Accepted 4 / 5 / 2011)

□ ABSTRACT □

This research aims to study developing of un-invested and invested lands in Lattakia Mohafaza within period 2002-2009, so study variances among district according land use, and relation among invested lands and population number, and among number of population and share of person of invested lands in Mohafaza, and for achieving that objects, researcher has been studied dynamic of indictors that related by, and the research reaches to that, there are statistical denotation variances among invested land rates according districts, and the share of person of invested lands decrease by increase number of population in Lattakia and AL-Haffa districts, and there are statistical denotation variance for share of person's invested lands among districts in Lattakia Mohafaza .

Key words: Regional Planning, Agriculture Institute Statistics, Analyze Of Variance.

* **Professor , Department Of statistics & Programming, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
** **Doctorate Student Department Of statistics & Programming, Population and Development specialty, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria**

مقدمة :

يحقق التخطيط الإقليمي دوراً مهماً في تخطيط التنمية الزراعية ،من خلال العلاقة الجدلية بين هذا التخطيط والتنمية الزراعية.إن موضوع التنمية الزراعية يتناول مؤشرات مهمة، مثل مساحات الأراضي المزروعة، نوع الزراعة أو استعمال الأراضي **[1]**، وهنا يظهر التداخل بين التخطيط الإقليمي والتخطيط للتنمية الزراعية حيث إن كلا النوعين من التخطيط يأخذ بما يسمى تخطيط استعمالات الأراضي أثناء إعداد الاستراتيجية التنموية في الإطار الإقليمي، ولكن التخطيط الإقليمي يتبني استراتيجية تنموية زراعية إقليمية متكاملة من خلال إقامة مشروعات البنية التحتية من سدود كبيرة ومتوسطة وأقنية واستصلاح الأراضي وتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وإقامة مشاريع الخدمات الخاصة مثل مراكز البحوث الزراعية والإرشاد الزراعي.

مشكلة البحث :

يعاني قطاع الزراعة في محافظة اللاذقية من مشكلات كثيرة تؤثر على تنمية هذا القطاع ، وينتج عن هذه المشكلات انخفاض الإنتاجية الزراعية في وحدة المساحة بين المناطق نتيجة عدم استثمار الأراضي الصالحة للزراعة أو بسبب الزحف العمراني غير المنظم على الأراضي الزراعية سواء المستثمرة منها أو غير المستثمرة، وما يرافق ذلك من انخفاض حصة الفرد منها نتيجة التزايد المستمر لعدد السكان في المحافظة.

وإن مشكلة البحث تكمن في الاستثمار غير المنظم للمساحات الزراعية سواء من حيث استصلاح الأراضي أو التوسع العمراني الجائر على الأراضي الزراعية، و اختلاف وانخفاض المساحات القابلة للزراعة بين المناطق وبالتالي انخفاض حصة الفرد من هذه المساحات في مختلف المناطق ودور الدولة في المحافظة على هذه الأراضي وتطويرها من خلال استغلالها بزراعات تتناسب مع طبيعة المنطقة.

أهمية البحث وأهدافه :

يكتسب البحث أهميته من المساهمة في التخطيط الإقليمي لقطاع الزراعة الذي يحقق دوراً مهماً في الناتج المحلي الإجمالي وفي توفير العملة الأجنبية أو تأمين الغذاء أو في التشغيل باعتباره يساهم في تشغيل النسبة الأكبر من إجمالي العمالة بعد قطاع الخدمات.

كما يهدف البحث إلى دراسة الفروقات بين نسب الأراضي المستثمرة بين المناطق، ودراسة الفروقات بين متوسط حصة الفرد من المساحات المستثمرة بين المناطق.

فرضيات البحث :

-لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب الأراضي المستثمرة بين المناطق في محافظة اللاذقية.

- تتناقص حصة الفرد من المساحات المستثمرة بزيادة عدد السكان في المحافظة ويتفرع عنها الفرضيات التالية:

- إن حصة الفرد من المساحات المستثمرة تتناقص بتزايد عدد السكان في منطقة اللاذقية.
- إن حصة الفرد من المساحات المستثمرة تتناقص بتزايد عدد السكان في منطقة الحفة.

– إن حصة الفرد من المساحات المستثمرة تتناقص بتزايد عدد السكان في منطقة جبلة.
– إن حصة الفرد من المساحات المستثمرة تتناقص بتزايد عدد السكان في منطقة القرداحة.
–لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط حصة الفرد من المساحات المستثمرة بين المناطق.

منهجية البحث:

إن المنهج المتبع في البحث هو المنهج الوصفي التحليلي، إذ قام الباحث بالحصول على المعلومات أو البيانات من مديرية الزراعة في محافظة اللاذقية ومن المجموعات الإحصائية خلال الفترة 2003 – 2009، وقام بتفريغها وتبويبها في جداول خاصة مناسبة، ثم عمل على تحليلها لاستخلاص بعض النتائج التي تخدم التنمية الزراعية.

ويتمثل مجتمع البحث في محافظة اللاذقية والمقسمة إدارياً إلى أربع مناطق: منطقة اللاذقية – منطقة الحفة منطقة جبلة – منطقة القرداحة.

مفهوم التخطيط الإقليمي:

يعتبر التخطيط الإقليمي فرعاً من فروع المعرفة العلمية الواقعة عند نقطة تلاقي التخطيط والجغرافيا والاقتصاد والعلوم والهندسة والتقنية ، والدارس في هذا الموضوع يصادف مجموعة كبيرة من التعاريف تعادل تقريباً عدد المؤلفين، فقد ظهرت محاولات عديدة لوضع تعريف واضح للتخطيط الإقليمي، وقد اختلفت هذه التعريفات باختلاف أشكال وأنواع التخطيط الإقليمي من جهة وباختلاف المدارس الاقتصادية أو الجغرافية التي ينتمي إليها واضعوا هذه التعريفات.

من جهة أخرى فقد عرف التخطيط الإقليمي بأنه دراسة الموارد البشرية والطبيعية المستغلة وغير المستغلة في إقليم ما أو في رقعة محددة من الأرض، تتميز بميزات خاصة وتواجه مشاكل منفردة بهدف النهوض بالإقليم وإنعاشه**[1]**. والتخطيط الإقليمي بهذا التعريف يرتبط بالحكم المحلي الذي يحمي ويصون ويستثمر الموارد المحلية لصالح الإقليم والدولة ككل.

ويعرّف التخطيط الإقليمي على أنّه ذلك التخطيط الذي يهدف إلى توزيع مشاريع الإنشاء والتعمير والتنمية بما يتلاءم مع خصائص الأمكنة من جهة وتلبية متطلبات المجتمع المستقبلية من جهة ثانية، ومع تحقيق الجدوى الاقتصادية من جهة ثالثة، وتحقيق العدالة الاجتماعية من جهة رابعة **[2]**

ويعرف أيضاً على أنه ذلك النوع من التخطيط الذي يسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال دراسة ما يسمى بالتقاطع–القطاعي، أي دراسة النقطة التي تلتقي عندها أهداف التطوير والصيانة والاستثمار والحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية و المدن والمناطق الريفية البعيدة والمناطق السياحية، وهو جزء لا يتجزأ من التخطيط العام وكل تلك الاعتبارات ت في إطار لامركزية اتخاذ القرار**[3]**

من خلال ما سبق يتبين لنا أن جميع التعريفات السابقة تتفق جميعاً على عدة من الجوانب الأساسية في عملية التخطيط الإقليمي وهي:

1 – التخطيط الإقليمي هو أحد أساليب وأنواع التخطيط التنموي وجزء منه.
2 – يرتبط التخطيط الإقليمي بإقليم معين أو منطقة جغرافية محددة.
3 – يسعى التخطيط الإقليمي إلى تحقيق أهداف واضحة ومحددة تمثل في:

- مواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في إقليم ما ، ووضع الحلول المناسبة لها.

- التخفيف من حدة الفوارق الإقليمية داخل الإقليم الواحد ذلك من خلال توزيع عادل لفوائد التنمية.
- إشباع الحاجات الأساسية للسكان ، وتقليل الفوارق الطبيعية بينهم.
- إشراك الجماهير في عمليات إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية الإقليمية.
- محاربة الفقر وتعزيز اعتماد السكان على أنفسهم واحترامهم لأنفسهم.

من خلال ما تقدم يمكن تعريف التخطيط الإقليمي بأنه تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و البشرية والمادية الخاصة بكل إقليم وإزالة جميع الفوارق الإقليمية عن طريق إيجاد نوع من التكامل بين هذه الأقاليم بحيث يكمل كل إقليم الإقليم الآخر.

وباختصار شديد: إنه محاولة مدروسة للتوصل إلى الاستغلال الأكمل للموارد الطبيعية، عن طريق التخصص الإنتاجي الإقليمي، بحسب المزايا الطبيعية لكل إقليم من أقاليم الدولة.

علاقة التخطيط الإقليمي بأنواع التخطيط الأخرى:

يتضح لنا من التعاريف السابقة أن التخطيط الإقليمي أو ما يسمى بالتخطيط القومي ذي السلطة المحلية أو التخطيط المكاني ذو الطابع البشري، أو التخطيط العمراني ذي الطابع الاقتصادي، و من هنا نلاحظ مدى تعقد و تشابك العلوم ذات العلاقة الجدلية مع علم التخطيط الإقليمي الذي يعتبر حجر الأساس لأية عملية تنمية مستدامة متوازنة بالتالي يعتبر أساس أي علم أو منهج يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المتوازنة انطلاقاً من المنطقة إلى البلدة إلى المحافظة إلى الإقليم وصولاً إلى المستوى القومي.

لذلك فإن من الأسس الأولية للتخطيط الإقليمي هي توضيح علاقة التخطيط الإقليمي بأنواع التخطيط الأخرى، كون التخطيط الإقليمي مفهوماً مكانياً بالتالي يتناول أنواع التخطيط كافةً التي تُشمل في الحيز المكاني و تتداخل مع بعضها البعض بغية الخدمة التنموية للمكان قيد الدراسة بحث بالتالي علاقة التخطيط الإقليمي بالجغرافية واضحة بشقيها البشري و الطبيعي، إلى جانب علاقاته القوية مع أنواع التخطيط الأخرى، والشكل التالي يبين ذلك:

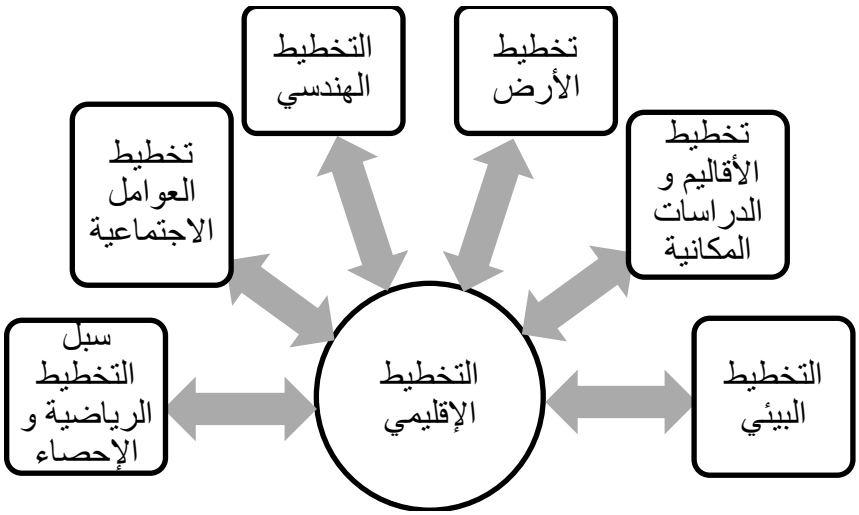

الشكل رقم (1) يوضح العلاقة بين التخطيط الإقليمي و أنواع التخطيط الأخرى.

المصدر: من إعداد الباحث.

من الشكل نلاحظ أن المُخطط الإقليمي يحتاج إلى بيانات تتعلق بالطاقة الكامنة الخاصة بالإقليم، أي يحتاج إلى معلومات عن القوى البشرية و المادية في الإقليم المدروس و ما هي أنواع الزراعات الملائمة للمناطق بناءً على الواقع

البيئي، بالإضافة إلى بيانات حول الواقع العمراني و مستقبل هذا الواقع، بالتالي لا بدّ من تشكيل قاعدة بيانات إحصائية و استخدام أساليب البرمجة و المحاكاة بقصد التنبّؤ بالمستقبل المكاني للمتغيرات المختلفة.

بالمقابل فإنّ تحسين مستوى المعيشة بشكل عام في أي مجتمع، حماية البيئة، العدالة في توزيع الموارد الاقتصادية، بالإضافة إلى إدارة أنواع المتغيرات الاقتصادية و الخدمية كافة تبعاً للمكان، كل تلك العوامل تحتم أن يكون للتخطيط الإقليمي علاقة العلوم الهندسية بكافة ، معمارية ، مدنية، مواقع، بالإضافة إلى علاقته بالعلوم الاقتصادية و القانونية و الإدارة العامة، حيث إنه من اللازم على المُخطط الإقليمي أن يكون ذا خبرة في المجالات السابقة، بهدف إنجاح العملية التخطيطية على أرض الواقع**[4]**

"و من ناحية أخرى فإن التخطيط المكاني أو الإقليمي يعطينا شرحاً و تفسيراً جغرافياً لسياسات المجتمع المحلي، الاقتصادية ، الاجتماعية و البيئية و الثقافية و هو في نفس الوقت نظام ضبط علمي دقيق و تقنية إدارية و سياسة تنموية، كمنهج شامل يهدف إلى تحقيق تنمية إقليمية متوازنة في المنطقة المدروسة(الإقليم) وصولاً إلى مستوى أعلى و أكثر شمولاً"**[5]**

أهداف السياسات التنموية الإقليميّة:

تعتبر السياسات الإقليمية المدخل الرئيسي لتحديد دور التخطيط الإقليمي في التنمية المحلية، منها إلى التنمية على المستوى القومي ومن هذه الأهداف ما يتعلّق بالعدالة في التوزيع من خلال التوازنات على مستوى المناطق والأقاليم،أي"العمل على تقليل التباينات الإقليميّة من خلال تخصيص الموارد القومية**[6]**، أو رصد توازن بين القوى العاملة والطلب عليها من أدنى إلى أعلى مستوى، ومنها ما يحاكي الموارد ومنع استنزافها من خلال الاستثمار الأمثل لهذه الموارد يمكن أن تتلخص الأهداف الاجتماعية والاقتصاديّة للتخطيط الإقليمي في الآتي:

تحسين التوازن في التوزيع الإقليمي للسكان والصناعة لكي يتوافقا مع بعضهما البعض في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وتخصيصها، بالإضافة إلى تحسين توزيع الدخل بين الأقاليم والعمل على تحسين ميزان المدفوعات وتخفيض الضغوط التضخمية من خلال تخفيض الفروق الإقليمية في الطلب على العمل وبخاصّةٍ عندما يزداد في إقليم مزدحم يتميز بزيادة فرص العمل عنه في الإقليم الكاسد**[7]** كما تهدف السياسات الإقليمية أو التخطيط الإقليمي إلى إعادة التنظيم المكاني للقوى العاملة الإقليمية في تركزات جغرافيّة أكثر سهولة في استخدامها، بمعنى إعادة بناء القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الإقليمي عن طريق تعزيز عمليّات الانتقال المكاني المتوافقة مع النمط الإنتاجي الأكثر فعاليّة**[8]**

بالتالي يمكن أن تتحقق أهداف تخطيط القوى البشرية، في إطار أهداف التخطيط الإقليمي من خلال تحقيق التوازن في الطلب على القوى العاملة بين الأقاليم، من خلال توجيه الاستثمارات نحو المناطق ذات الطلب المنخفض على العمالة بهدف زيادة فرص العمل بالتالي التخفيض من حدّة العرض في تلك المناطق.

توزيعا لنشاطات الاقتصاديّة عبر المكان، ويقتضي ذلك البحث في الأسباب التي تؤدّي إلى توطّن نشاط ا تصادي معيّن في مكان ما، شاملاً القطاعات الاقتصاديّة المختلفة كالقطاع الزراعي والصناعي والخدمي والسكني، وتحقيق نوع من التفاعل بين الأقاليم وبخاصّةٍ ما يتعلّق بحركة وانتقال عناصر الإنتاج وانسياب السلع والخدمات فيما بينها، والعوامل التي تؤدّي إلى هجرة عناصر الإنتاج من إقليم إلى آخر، بالإضافة إلى الظروف التي تؤثر على التبادل الخدمي والسلعي، وكيفية استخدام نموذج المدخلات والمخرجات لتحديد تبادل السلع بين الأقاليم وصولاً إلى تحديد الأمثلة لشتى

المتغيرات المتعارضة عبر الأقاليم أو داخل الإقليم الواحد من خلال تحليل التوازن الإقليمي وتحديد النظام الاقتصادي الإقليمي الأمثل، و الحد من تركز الأنشطة الاقتصادية الكبرى من خلال تكامل أقاليم الأطراف البعيدة عن المركز من خلال تطوير شبكة النقل، بالتالي رفع مستوى النشاط الاقتصادي في المدن متوسطة الحجم الأمر الذي يساعد على تحقيق اقتصاديات الحجم وتحسين النمو بينا لأقاليم**[9]**

مما سبق يمكن أن تتلخص الأهداف التنموية المستدامة للسياسات الإقليمية في الآتي:

- توزيع مشاريع الإعمار والتنمية بما يتلاءم وخصائص الموضع.
- عدالة التوزيع بين المناطق والأقاليم.
- تحقيق الجدوى الاقتصادية والاجتماعية.
- التنمية العمرانية والاقتصادية، الاجتماعية لكل إقليم وفي مجموعة أقاليم البلدان.
- تحقيق التنمية المستدامة.

محافظة اللاذقية :

تشكل محافظة اللاذقية بساحلها الطويل جانباً من واجهة القطر العربي السوري على البحر المتوسط، وتقع هذه المحافظة من الناحية الجغرافية شمال غرب سورية . يحدها من الغرب مياه البحر المتوسط، ومن الشمال تركيا، ومن الجنوب طرطوس، ومن الشرق إدلب وحماة، وتتميز جبالها بالغابات الطبيعية الوفيرة الظلال، وبوفرة بساتينها ورياضها، وبسحر سواحلها الرملية منها والصخرية، وبسهولها المروية الخصبة الخيّرة. كما حبا الله هذه المحافظة بأفضل الظروف المواتية للزراعة والإنتاج الزراعي بالمقارنة مع بقية محافظات القطر، فأراضيها كافة تدخل في إطار المنطقة الزراعية الأولى بالنسبة لكميات التهطال، التي تضمن مواسم المحاصيل البعلية كافة دون ري. كما أن دور البحر في الحفاظ على حرارات معتدلة شتاء يبعد أذى الصقيع عن محاصيلها ويخفف من الصفات القارية في منطقتها بشكل عام، يضاف إلى ذلك التغير التضاريسي المناخي من السهل والجبل، هذا الذي يمنح طبيعة اللاذقية تنوعاً في الإنتاج الزراعي وتدرجاً في الغطاء النباتي، وانتقالاً رائعاً من الحقول والمزارع إلى البساتين فالغابات والمروج، لذا تعد اللاذقية من محافظات القطر القليلة التي تسودها الخضرة وتعيش ربيعاً دائماً طيلة العام، وتبلغ مساحة محافظة اللاذقية / 229689 هـ / زراعياً، وهي مقسمة إلى أربع مناطق :

1 – منطقة اللاذقية : وتبلغ مساحتها / 89949 هـ /

2 – منطقة الحفة : وتبلغ مساحتها / 53475 هـ /

3 – منطقة جبلة : وتبلغ مساحتها / 46225 هـ /

4 – منطقة القرداحة : وتبلغ مساحتها / 40040 هـ /

النتائج والمناقشة :

نتائج الفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين نسب المساحات المستثمرة الزراعية بين المناطق في محافظة اللاذقية

لدراسة الفروق بين المناطق قام الباحث بتسجيل مساحات الأراضي القابلة للزراعة (المستثمرة وغير المستثمرة في مناطق المحافظة اعتماداً على بيانات دائرة التخطيط والإحصاء في مديرية الزراعة باللاذقية ، وذلك من العام 2003 – حتى العام 2009كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (1) يبين توزع مساحات الأراضي المستثمرة وغير المستثمرة في محافظة اللاذقية خلال الفترة 2003 –2009

العام	منطقة اللاذقية			منطقة الحفة			منطقة جبلة			منطقة القرداحة		
	أراضٍ قابلة للزراعة			أراضٍ قابلة للزراعة			أراضٍ قابلة للزراعة			أراضٍ قابلة للزراعة		
	مستثمرة	غير مستثمرة	نسبة الأراضي المستثمرة	مستثمرة	غير مستثمرة	نسبة الأراضي المستثمرة	مستثمرة	غير مستثمرة	نسبة الأراضي المستثمرة	مستثمرة	غير مستثمرة	نسبة الأراضي المستثمرة
2003	34585	400	98.86%	19007	4669	80.28%	20937	3300	86.38%	13886	2672	83.87%
2004	35514	1133	96.91%	19520	4429	81.51%	23824	1139	95.44%	15252	2498	85.93%
2005	35754	900	97.54%	19667	4529	81.28%	24277	1035	95.91%	15418	2356	86.74%
2006	36096	744	98.05%	20119	4048	83.25%	25398	960	96.36%	15164	2034	88.17%
2007	36380	532	98.56%	21148	3049	87.40%	25894	960	96.43%	15195	2025	88.24%
2008	36395	605	98.36%	22473	2119	91.38%	26135	929	96.57%	15813	2011	88.72%
2009	36417	614	98.34%	22899	2352	90.69%	27360	1079	96.21%	15917	1922	89.23%

المصدر : مديرية الزراعة في المحافظة للأعوام 2003 – 2009

لدراسة الفروق بين المساحات المستثمرة حسب المناطق قام الباحث باستخدام تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVA فكانت النتيجة كما يلي:

جدول رقم (2) نتائج تحليل التباين ANOVA للفروق بين المناطق في المساحات المستثمرة

ANOVA

النسب المئوية للمساحات المستثمرة

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	.079	3	.026	26.632	.000
Within Groups	.024	24	.001		
Total	.102	27			

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول(1) باستخدام برنامج SPSS

يبين الجدول رقم (2) أن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية F =26.632 عند درجتي حرية (3 ، 24)، وبملاحظة إن احتمال الدلالة أصغر من مستوى الدلالة ($P = 0.000 < \alpha = 0.05$)، بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل

البديلة، و هذا يعني أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المناطق في المساحات المستثمرة ولمعرفة مصادر الفروق تمّ تطبيق اختبار Dunnett T3 للفروق بين المتوسطات:

يبين الجدول رقم (3) أن هناك فروقاً في المساحات المستثمرة في منطقة اللاذقية وكل من مناطق الحفة والقرداحة لصالح منطقة اللاذقية، ولا توجد فروق بين اللاذقية وجبلة، كذلك هناك فروق بين منطقة الحفة وكل من منطقتي اللاذقية وجبلة لصالح منطقة الحفة، ولا توجد فروق بين منطقة الحفة والقرداحة، أيضاً هناك فروق بين منطقة جبلة و كل من منطقتي الحفة والقرداحة لصالح منطقة جبلة، ولا توجد فروق بين جبلة واللاذقية، وهناك فروق بين منطقة القرداحة وكل من منطقتي اللاذقية وجبلة لصالح منطقة القرداحة، ولا توجد فروق بين منطقة القرداحة والحفة.

نستنتج من خلال ذلك أنه لاتوجد فروق بين منطقتي اللاذقية وجبلة وربما يعود ذلك إلى قربهما من مركز المدينة وبالتالي إلى الضغط السكاني الذي يستدعي عندئذ التوسع العمراني (الأفقي) على حساب الأراضي المستثمرة كما نجد توافق بين منطقتي الحفة والقرداحة نتيجة بعدهما عن مركز المدينة، وبالتالي يكون هناك توافقاً بين أعداد السكان والمساحات المستثمرة في هاتين المنطقتين.

الجدول رقم (3) نتائج اختبار Dunnett T3 للفروق بين متوسطات المساحات المستثمرة حسب المناطق

Multiple Comparisons

النسب المئوية للمساحات المستثمرة في المحافظة Dunnett T3

المنطقة (I)	المنطقة (J)	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	Upper Bound
اللاذقية	الحفة	12.97571*	1.77788	.001	6.5478	19.4036
	جبلة	3.33143	1.42580	.238	-1.7866-	8.4494
	القرداحة	10.81714*	.75557	.000	8.2282	13.4061
الحفة	اللاذقية	-12.97571-*	1.77788	.001	-19.4036-	-6.5478-
	جبلة	-9.64429-*	2.25118	.007	-16.6681-	-2.6205-
	القرداحة	-2.15857-	1.89889	.817	-8.5651-	4.2480
جبلة	اللاذقية	-3.33143-	1.42580	.238	-8.4494-	1.7866
	الحفة	9.64429*	2.25118	.007	2.6205	16.6681
	القرداحة	7.48571*	1.57411	.006	2.3231	12.6484
القرداحة	اللاذقية	-10.81714-*	.75557	.000	-13.4061-	-8.2282-
	الحفة	2.15857	1.89889	.817	-4.2480-	8.5651
	جبلة	-7.48571-*	1.57411	.006	-12.6484-	-2.3231-

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(5)، باستخدام برنامج Spss الإحصائي

ومن هذا نستنتج ضرورة إعادة النظر في عملية التوسع العمراني في منطقتي اللاذقية وجبلة وضرورة الاهتمام في زيادة نسبة الأراضي المستثمرة في منطقتي القرداحة والحفة واستثمارها في تنمية الزراعات المناسبة لهاتين المنطقتين، وإمكانية استخدام التكنولوجيا الحديثة ، ونذكر على سبيل المثال التوسع في زراعة الحمضيات والتفاح والكرز وغيرها ...الخ.

نتائج الفرضية الثانية:

دلالة العلاقة بين متوسط حصة الفرد من المساحات المستثمرة وعدد السكان في المحافظة ويتفرع عنها الفرضيات التالية :

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متوسط حصة الفرد من المساحات المستثمرة وعدد السكان في منطقة اللاذقية:

لدراسة العلاقة بين متوسط حصة الفرد من المساحات المستثمرة وعدد السكان قام الباحث بتسجيل مساحات الأراضي القابلة للزراعة (المستثمرة) وأعداد السكان ومن ثم حساب حصة الفرد من المساحات المستثمرة من خلال تقسيم المساحات المستثمرة على أعداد السكان وذلك خلال الفترة الواقعة من عام2003 حتى العام 2009كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم (4) يبين توزع مساحات الأراضي المستثمرة وعدد السكان وحصة الفرد من المساحات المستثمرة في مناطق المحافظة خلال الفترة 2003 – 2009 وحدة المساحة (هكتار)

العام	منطقة اللاذقية			منطقة الحفة			منطقة جبلة			منطقة القرداحة		
	أراضٍ مستثمرة	عدد السكان	حصة الفرد $م^2$	أراضٍ مستثمرة	عدد السكان	حصة الفرد $م^2$	أراضٍ مستثمرة	عدد السكان	حصة الفرد $م^2$	أراضٍ مستثمرة	عدد السكان	حصة الفرد $م^2$
2003	34585	520506	664.45	19007	80419	2363.50	20937	194135	1078.48	13886	74391	1866.62
2004	35514	526837	674.10	19520	81210	2403.64	23824	196171	1214.45	15252	75279	2026.06
2005	35754	537369	665.35	19667	82823	2374.58	24277	200066	1213.45	15418	76754	2008.76
2006	36096	554559	650.90	20119	85472	2353.87	25398	206466	1230.13	15164	79213	1914.33
2007	36380	568046	640.44	21148	87552	2415.48	25894	211487	1224.38	15195	81134	1872.83
2008	36395	590207	616.65	22473	90611	2480.16	26135	219308	1191.70	15813	84027	1881.90
2009	36417	605882	601.06	22899	93049	2460.96	27360	225174	1215.06	15917	86242	1845.62

المصدر: مديرية الزراعة في المحافظة والمجموعات الإحصائية للأعوام 2003 – 2009

وبعد أن تم إدخال البيانات المتعلقة بذلك إلى الحاسوب وباستخدام برنامج Spss 17، و حساب ت قيمة معامل الارتباط الخطي واختبار مدى صلاحية النموذج الخطي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين حصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (5) نتائج اختبار معامل الارتباط

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.977[a]	.954	.945	.06342

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4) السابق

يبين الجدول رقم (5) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.977) وهي تدل على أن العلاقة بين حصة الفرد من المساحات المستثمرة وعدد السكان هي علاقة متينة جداً.

وتبين قيمة معامل التحديد R^2=0.945أي إن النموذج يفسر 94.5% من التغيرات الحاصلة في حصة الفرد تتعلق بأعداد السكان، والباقي يعود إلى تأثير عوامل أخرى.

جدول رقم (6) تحليل التباين لنموذج الانحدار

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.418	1	.418	103.942	.000[a]
	Residual	.020	5	.004		
	Total	.438	6			

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(4) السابق

من الجدول نلاحظ أن احتمال الدلالة يساوي (0.000) و هي أصغر من مستوى الدلالة (0.05) بالتالي نرفض فرضية العدم (الصفرية)، أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد السكان كمؤثر و حصة الفرد من المساحات المستثمرة كتابع، و هذه المعادلة من الشكل:

$$y = 11.008 - 0.000008182x \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيثx: عدد السكان.

y: حصة الفرد من المساحات المستثمرة .

وللتنبؤ بحصة الفرد من المساحة المستثمرة قام الباحث بدراسة العلاقة بين أعداد السكان والزمن، بالاعتماد على بيانات الجدول رقم /4/ السابق فحصلنا على المعادلة الخطية التالية:

جدول رقم (7) يبين قيم معاملات معادلة التمثيل المختارة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	498551.571	4416.055		112.895	.000
	العام	14769.464	987.460	.989	14.957	.000

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4) السابق

لذلك نقول إن P = 0.000< a= 0.05 يبين الجدول السابق أن قيمة احتمال الدلالة بالنسبة للثابتين α وb هناك علاقة بين عدد السكان والزمن إذ تكون معادلة التمثيل من الشكل:

$$x_i = 14769.464t_i + 498551.571 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

بالاعتماد على المعادلة رقم (2) تم التنبؤ بأعداد السكان من عام 2010 ولغاية 2020، ويمكن من خلال ذلك (أعداد السكان) التنبؤ بحصة الفرد من 2010 ولغاية 2020 كما يبين لنا الجدول رقم (8) التالي:

الجدول رقم (8) يبين التنبؤ[1] بأعداد السكان وحصة الفرد في منطقة اللاذقية من عام 2010 – 2020

العام	عدد السكان	حصة الفرد من المساحات المستثمرة م^2
2010	616707	596
2011	631477	584
2012	646246	572
2013	661016	560
2014	675785	548
2015	690555	536
2016	705324	524
2017	720094	512
2018	734863	500
2019	749632	487
2020	764402	475

المصدر: من إعداد الباحث

يبين الجدول رقم (4) ورقم (8) أن حصة الفرد من الأراضي المستثمرة قد انخفضت بشكل مستمر من (664) م^2 عام 2003 إلى (475) م2 عام 2020، بمعدل انخفاض سنوي (0.28−)، وهذا نتيجة طبيعية نتيجة للتوسع العمراني (الأفقي) والذي يكون على حساب الأراضي المستثمرة. ولهذا نقترح أن يتم التخفيف من هذا التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية، وزيادة الأراضي المستثمرة على حساب الأراضي غير المستثمرة.

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متوسط حصة الفرد من المساحات المستثمرة وعدد السكان في منطقة الحفة:

لدراسة العلاقة بين متوسط حصة الفرد من المساحات المستثمرة وعدد السكان في منطقة الحفة تم إدخال البيانات المتعلقة بذلك إلى الحاسوب وباستخدام برنامج Spss 17، وحساب ت قيمة معامل الارتباط الخطي واختبار مدى صلاحية النموذج الخطي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين كما تبين جداول التحليل التالية:

جدول رقم (9) نتائج اختبار معامل الارتباط

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.804[a]	.646	.575	.31570

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(4) السابق

[1]- تمّ التنبؤ بعدد السكان وحصة الفرد من المساحات المستثمرة في منطقتي الحفة واللاذقية على سبيل المثال.

يبين الجدول رقم (9) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.804) وهي تدل على أن العلاقة بين حصة الفرد من المساحات المستثمرة وعدد السكان هي علاقة متينة.

وتبين قيمة معامل التحديد R2=0.646 أي أن النموذج يفسر 64.6% من التغيرات الحاصلة في حصة الفرد وهي تتعلق بأعداد السكان، والباقي يعود إلى تأثير عوامل أخرى.

جدول رقم (10) تحليل التباين لنموذج الانحدار

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.910	1	.910	9.133	.029[a]
	Residual	.498	5	.100		
	Total	1.409	6			

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4) السابق

من الجدول نلاحظ أن احتمال الدلالة تساوي (0.029) و هي أصغر من مستوى الدلالة (0.05) بالتالي نرفض فرضية العدم (الصفرية)، أي توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد السكان كمؤثر و حصة الفرد من المساحات المستثمرة كتابع، و هذه المعادلة من الشكل:

$$y = 17.093 + 0.00008130x \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 1$$

حيث:x : عدد السكان.

y: حصة الفرد من المساحات المستثمرة.

وللتنبؤ بحصة الفرد من المساحة المستثمرة قام الباحث بدراسة العلاقة بين أعداد السكان والزمن، بالاعتماد على بيانات الجدول رقم /4/ السابق فحصلنا على المعادلة الخطية التالية :

جدول رقم (11) يبين قيم معاملات معادلة التمثيل المختارة

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	77102.143	652.688		118.130	.000
	العام	2193.607	145.946	.989	15.030	.000

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(4) السابق

يبين الجدول السابق أن قيمة احتمال الدلالة بالنسبة للثابتين a و b $p = 0.000 < a = 0.05$ لذلك نقول إن هناك علاقة بين عدد السكان والزمن، إذ تكون معادلة التمثيل على الشكل التالي :

$$x = 77102.143 + 2193.607t \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

بالاعتماد على المعادلة رقم (2)تم التنبؤ بأعداد السكان من عام 2010 ولغاية 2020 ، ويمكن من خلال ذلك (أعداد السكان)التنبؤ بحصة الفرد من 2010 ولغاية 2020 كما يبين لنا الجدول رقم (12) التالي:

الجدول رقم (12) يبين التنبؤ بأعداد السكان وحصة الفرد في منطقة الحفة من عام 2010 – 2020

العام	عدد السكان	حصة الفرد من المساحات المستثمرة م^2
2010	94651	2479
2011	96845	2497
2012	99038	2514
2013	101232	2532
2014	103425	2550
2015	105619	2568
2016	107813	2586
2017	110006	2604
2018	112200	2621
2019	114393	2639
2020	116587	2657

المصدر: من إعداد الباحث

يبين الجدول رقم (4)) أن هناك تذبذباً في حصة الفرد من الأراضي المستثمرة في منطقة الحفة من عام 2003 ولغاية 2009 ، ولكن معادلة خط الاتجاه العام تشير إلى أن هذه الحصة سترتفع بدءاً من عام 2010 ولغاية عام 2020، بمعدل تزايد سنوي (0.11)، وذلك بسبب طبيعة هذه المنطقة، حيث أن التوسع العمراني غالباً يكون على حساب الأراضي غير المستثمرة، وهذا يدعوا إلى اهتمام الدولة بمشاريع استصلاح الأراضي و زيادة نسبة الأراضي المستثمرة في هذه المنطقة.

في منطقة جبلة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متوسط حصة الفرد من المساحات المستثمرة وعدد السكان في منطقة جبلة:

لدراسة العلاقة بين متوسط حصة الفرد من المساحات المستثمرة وعدد السكان في منطقة الحفة تم إدخال البيانات المتعلقة بذلك إلى الحاسوب وباستخدام برنامج Spss 17، و حساب ت قيمة معامل الارتباط الخطي واختبار مدى صلاحية النموذج الخطي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين حصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (13) نتائج اختبار معامل الارتباط

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.431[a]	.186	.023	.52386

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(4) السابق

يبين الجدول رقم (13) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.431) وهي تدل على أن العلاقة بين حصة الفرد من المساحات المستثمرة وعدد السكان هي علاقة ضعيفة.

وتبين قيمة معامل التحديد R^2=0.186 أي إن النموذج يفسر فقط 18.6% من التغيرات الحاصلة في حصة الفرد من المساحات المستثمرة تتعلق بأعداد السكان، والباقي يعود إلى تأثير عوامل أخرى.

جدول رقم (14) تحليل التباين لنموذج الانحدار

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.313	1	.313	1.140	.335[a]
	Residual	1.372	5	.274		
	Total	1.685	6			

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(4) السابق.

يبين الجدول السابق فعالية معادلة التمثيل بين المتغيرين (عدد السكان وحصة الفرد من المساحة المستثمرة)،و أن قيمة احتمال الدلالة تساوي $P = 0.335 > \alpha = 0.05$ ، وبالتالي نقبل فرضية العدم (الصفرية)، أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد السكان كمؤثر و حصة الفرد من المساحات المستثمرة كتابع. وهذا يعني أن حصة الفرد تبقى شبه ثابتة نتيجة توافق زيادة المساحات المستثمرة مع زيادة عدد السكان في هذه المنطقة أي إن عمليات التخطيط والتنمية لم تؤدّ إلى تحسن وضع حصة الفرد فيها.

في منطقة القرداحة:

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين متوسط حصة الفرد من المساحات المستثمرة وعدد السكان في منطقة القرداحة :

بعد إدخال المعطيات المطلوبة إلى الحاسب تم حساب ت قيمة معامل الارتباط الخطي واختبار مدى صلاحية النموذج الخطي للتعبير عن العلاقة بين المتغيرين حصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (15) نتائج اختبار معامل الارتباط

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.603[a]	.364	.237	.62851

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(4) السابق.

يبين الجدول رقم (15) أن قيمة معامل الارتباط الخطي تساوي (0.603 –) وهي تدل على أن العلاقة بين حصة الفرد من المساحات المستثمرة وعدد السكان هي علاقة مقبولة.

وتبين قيمة معامل التحديد R^2=0.364أي إن النموذج يفسر 36.4% من التغيرات الحاصلة في حصة الفرد من المساحات المستثمرة تتعلق بأعداد السكان، والباقي يعود إلى تأثير عوامل أخرى.

جدول رقم (16) تحليل التباين لنموذج الانحدار

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	1.130	1	1.130	2.862	.151[a]
	Residual	1.975	5	.395		
	Total	3.106	6			

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(4) السابق.

يبين الجدول السابق فعالية معادلة التمثيل بين المتغيرين (عدد السكان وحصة الفردمن المساحة المستثمرة) و أن قيمة احتمال الدلالة تساوي $P = 0.151 > \alpha = 0.05$ ، وبالتالي نقبل فرضية العدم (الصفرية)، أي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد السكان كمؤثر و حصة الفرد من المساحات المستثمرة كتابع.وهذا يعني أن حصة الفرد تبقى شبه ثابتة نتيجة توافق زيادة المساحات المستثمرة مع زيادة عدد السكان في هذه المنطقة أي إن عمليات التخطيط والتنمية لم تؤدّ إلى تحسن وضع حصة الفرد فيها.

نتائج الفرضية الرابعة :

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط حصة الفرد من المساحات المستثمرة بين المناطق.

لدراسة الفروق بين المناطق قام الباحث بإدخال البيانات المتعلقة بذلك إلى الحاسوب وباستخدام برنامج Spss 17، قام الباحث باستخدام تحليل التباين الأحادي ONE WAY ANOVAوتم الحصول على جداول التحليل التالية:

جدول رقم (17) نتائج تحليل التباين ANOVA للفروق بين المناطق لحصة الفرد من المساحات المستثمرة

ANOVA

حصة الفرد من المساحات المستثمرة

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	1270.543	3	423.514	1531.427	.000
Within Groups	6.637	24	.277		
Total	**1277.180**	**27**			

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4) باستخدام برنامج SPSS الإحصائي.

يبين الجدول رقم (17) أن قيمة مؤشر الاختبار الفعلية F=1531.427 عند درجتيحرية (3 ، 24)، وبملاحظة إن احتمال الدلالة $P = 0.000 < \alpha = 0.05$ نعتبر أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط حصة الفرد من المساحات المستثمرة بين المناطق ولمعرفة مصادر الفروق تمّ تطبيق اختبارDunnett T3** للفروق بين المتوسطات فحصلنا على النتائج التالية:

جدول رقم (18) نتائج اختبار Dunnett T3 للفروق بين متوسط حصة الفردحسب المناطق

Multiple Comparisons

Dunnett T3

المنطقة (I)	المنطقة (J)	Mean Difference (I-J)	Std. Error	Sig.	95% Confidence Interval	
					Lower Bound	**Upper Bound**
اللاذقية	**الحفة**	**-17.62857-***	**.20969**	**.000**	**-18.3080-**	**-16.9491-**
	جبلة	**-5.50571-***	**.22483**	**.000**	**-6.2427-**	**-4.7687-**
	القرداحة	**-12.72143-***	**.29047**	**.000**	**-13.7099-**	**-11.7330-**
الحفة	**اللاذقية**	**17.62857***	**.20969**	**.000**	**16.9491**	**18.3080**
	جبلة	**12.12286***	**.27139**	**.000**	**11.2819**	**12.9638**
	القرداحة	**4.90714***	**.32784**	**.000**	**3.8685**	**5.9458**

**يستخدم اختبار Dunnett T3أو اختبار المقارنات المتعددة بهدف إظهار فيما إذا كانت الفروق بين المتوسطات حسب المناطق ذات دلالة إحصائية أم لا، و في حال كانت الفروق معنويّة فيمكن من خلال النتائج تحديد الفروق لصالح أي منطقة

جبلة	اللاذقية	5.50571*	.22483	.000	4.7687	6.2427
	الحفة	-12.12286-*	.27139	.000	-12.9638-	-11.2819-
	القرداحة	-7.21571-*	.33772	.000	-8.2762-	-6.1552-
القرداحة	اللاذقية	12.72143*	.29047	.000	11.7330	13.7099
	الحفة	-4.90714-*	.32784	.000	-5.9458-	-3.8685-
	جبلة	7.21571*	.33772	.000	6.1552	8.2762

المصدر: الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(4)، باستخدام برنامج Spss الإحصائي

يبين الجدول السابق أن هناك فروق بين متوسط حصة الفرد بين منطقة اللاذقية و منطقة جبلة والقرداحة لصالح منطقة الحفة، كذلك هناك فروق بين منطقة جبلة واللاذقية لصالح منطقة جبلة، وأيضاً هناك فروقاً بين منطقة القرداحة وكل من منطقتي اللاذقية وجبلة لصالح منطقة القرداحة، وربما يعود ذلك إلى اختلاف أعداد السكان في مناطق المحافظة. وإلى انخفاض حصة الفرد من المساحات المستثمرة في بعض المناطق وارتفاعها في مناطق أخرى نتيجة لارتفاع وانخفاض المساحات المستثمرة بسبب استصلاح الأراضي في بعض هذه المناطق دون غيرها.

ولهذا نقترح أن يتم التركيز على المناطق ذات الحصص المنخفضة وهي منطقة اللاذقية – منطقة القرداحة– منطقة جبلة والعمل على زيادة المساحات المستثمرة واستخدام التكنولوجيا الحديثة باتباع الزراعات المكثفة أو بزراعة الأشجار المناسبة.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

– عدم وجود فروق بين نسب المساحات المستثمرة بين منطقتي اللاذقية وجبلة ويعود ذلك إلى قربهما من مركز المدينة وبالتالي إلى الضغط السكاني الذي يستدعي عندئذ التوسع العمراني (الأفقي) على حساب الأراضي المستثمرة، كما نجد توافقاً بين منطقتي الحفة والقرداحة نتيجة بعدهما عن مركز المدينة، وبالتالي يكون هناك توافقا بين أعداد السكان والمساحات المستثمرة في هاتين المنطقتين.

– انخفاض حصة الفرد من الأراضي المستثمرة بشكل مستمر في منطقة اللاذقية، نتيجة للتوسع العمراني في هذه المنطقة، بينما نلاحظ إن هناك تذبذباً في حصة الفرد في منطقة الحفة بدءاً من عام 2003 ولغاية 2009 ، لترتفع بعدئذ بدءاً من عام 2010 ولغاية 2020 ، نتيجة لاهتمام الدولة بمشاريع استصلاح الأراضي في هذه المنطقة في السنوات الأخيرة، بينما نرى إن حصة الفرد تبقى شبه ثابتة في منطقتي جبلة والقرداحة نتيجة توافق الزيادة في المساحات المستثمرة مع زيادة عدد السكان.

– هناك فروق بين متوسط حصة الفرد بين منطقة اللاذقية و منطقة جبلة والقرداحة لصالح منطقة الحفة، كذلك هناك فروق بين منطقة جبلة واللاذقية لصالح منطقة جبلة، وأيضاً هناك فروق بين منطقة القرداحة و كل من منطقت يااللاذقية وجبلة لصالح منطقة القرداحة، وربما يعود ذلك إلى اختلاف أعداد السكان في مناطق المحافظة. وإلى انخفاض حصة الفرد من المساحات المستثمرة في بعض المناطق وارتفاعها في مناطق أخرى نتيجة لارتفاع وانخفاض المساحات المستثمرة بسبب استصلاح الأراضي في بعض هذه المناطق دون غيرها.

التوصيات:

– الحد من التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وبخاصةٍ في منطقة اللاذقية، والعمل على زيادة الأراضي المستثمرة على حساب الأراضي غير المستثمرة.

– التركيز على المناطق ذات الحصص المنخفضة (منطقة اللاذقية، منطقة جبلة، منطقة القرداحة)، والعمل على زيادة المساحات المستثمرة عن طريق اهتمام الدولة بمشاريع استصلاح الأراضي في بعض المناطق التي تتطلب ذلك.

– الاستغلال الأمثل للمساحات المستثمرة في هذه المناطق بزراعتها بما يناسبها من المحاصيل أو الأشجار.

– استخدام التكنولوجيا الحيوية (تكنولوجيا موفرة للأراضي الزراعية) لما تحققه من مكاسب اقتصادية سواء في خفض تكاليف الإنتاج، أو في زيادة الإنتاج.

المراجع :

1. الزوكة، محمد خميس. *مقدمة في التخطيط الإقليمي*، الإسكندرية : دار المعارف المصرية ، 1980، 25
2. الفتوي، حسن أمين، *التخطيط الإقليمي*، مطبعة الداودي، دمشق، سورية،2002، 80.
3. S. Niels, *Spatial Planning For Sustainable Development In The Baltic Sea Region,* Baltic, Series 21, No 9,Poland, Warsaw, p/g 5. www.va.sa.b.org.pl, *at* 9:10 pm in 9/9/2009,4.
4. A. Ames, *Community & Regional Planning*, Alummi Hall, Iowa University, Iowa, USA, 2006, 24
5. K. Merle, L. Katri, *Recommendations For Increase of the Role of Euro regions/ Cross- Border Cooperation Structures in the Spatial Development Process in the Baltic Sea Region*, Baltic Euro regional Network, Lithuania, Kaunas, P/g 4. www.benproject.org.com in 10/6/2010 at 10:15 PM.
6. S. T. Martens, 2000- *Economic Development, Lon Bolognese Inc*, New York, USA, 2000, 206
7. حامد، عبد الله محمّد، الاقتصاد الإقليمي، جامعة الملك سعود، الرياض، السعوديّة، 2004، 46
8. محمّد، أسماء عبد المعطي، رسالة ماجستير بعنوان: محاور الحركة الرئيسيّة وتأثيرها على التنمية الإقليمية، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر، 2004، 16. تم السحب من الموقع www.araburban.net
9. سيد، محمد محسن، سياسات التنمية المكانية في العراق، مرجع سبق ذكره، 2007,3
10. بودقة، فوزي، دور التنمية والتخطيط الإقليمي في توازن الشبكة العمرانيّة "الجزائر نموذج"، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، الجزائر، الجزائر، 2004,2